مجلة الحكمة للدراسات التربوية و النفسة ISSN : 2353-0502
المجلد1 ، العدد2، (جوان 2013) EISSN : 2602-5248

تحليل سوسيو- تاريخي لتطور النظام التربوي الجزائري منذ القرن 19

الأستاذ بريمة علي / قسم علم الاجتماع

جامعة باجي مختار – عنابة– الجزائر

المقدمــة:

يعتبر النظام التربوي من أفضل أدوات التنمية من خلال وظائفه المتعددة وأهدافه الخاصة المتعلقة بشكل أساسي بإعداد الأفراد للحياة الاجتماعية و المهنية، و لضمان ذلك لجأت العديد من الدول لتطوير هذا القطاع و الذي يلعب دورا جوهريا في تحسين نوعية الحياة و الحفاظ على البيئة، فضلا عن أثره في تمكين الأفراد من التفكير الخلاق و الابتكار الرشيد، و عليه لا بد من الاهتمام به خاصة في مراحل التعليم العام، و حتى ما قبل المدرسي وإعطائه أولوية قصوى في خطط البلاد التنموية و مشروعات التعاون الإقليمي و الدولي. و يبرز دور النظام التربوي بالخصوص في توفير الكفاءات البشرية التي تساهم في تطوير القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة.

في الجزائر ورغم معاناة قطاع التربية و التعليم؛ من مشاكل عدة، فلقد أدى استقرار حال البلاد في الآونة الأخيرة إلى العناية بهذا القطاع و التغيير فيه بما يعيد الثقة في خريج المدرسة الجزائرية، لذا و منذ عام 2001 بدأ العمل في إقامة مشروع إصلاح المنظومة التربوية، أملا في تحسين صورة المدرسة الجزائرية و جعل برامجها التعليمية تساهم في العمليات التنموية المتعلقة بالأفراد والمجتمع، و كل ذلك في إطار الخصوصية الاجتماعية و الثقافية للمجتمع الجزائري. و بوصف قطاع التربية و التعليم من أكثر القطاعات الاجتماعية في الجزائر اتصالا بالتنمية في شتى المجالات، فقد جاءت هذه المحاولة بعرض للتطور التاريخي للنظام التربوي الجزائري منذ مرحلة الحكم العثماني إلى المرحلة المعاصرة، كما تهدف هذه المحاولة العلمية إلى تحليل الخطاب المتعلق بالإصلاحات الأخيرة التي عرفها النظام التربوي في السنوات القليلة الماضية، من خلال الإجابة على جملة من الأسئلة ترتبط بتطور هذا القطاع، من حيث الهيكلة و التنظيم و البرامج التعليمية و مدى مساهمة هذه الأخيرة في عمليات التنمية الشاملة للبلاد.

في هذا الشأن نطرح عدة تساؤلات سنجيب عليها من خلال العناصر المكونة لهذا الموضوع و هي :

- كيف كانت وضعية النظام التربوي الجزائري قبل نيل الاستقلال ؟

- هل تحسن واقع النظام التربوي بعد الإصلاحات التربوية الأخيرة ؟
- هل ساهم النظام التربوي في التنمية الشاملة للبلاد؟

للإجابة على هذه التساؤلات وظفت جملة من المقاربات النظرية و المنهجية، مثل المنهج الوصفي الذي يصف و يحلل النظام التربوي في مختلف المراحل التاريخية التي مر بها، إضافة إلى الاعتماد على تقنية التتبع التاريخي ، كما أن محور نقاشنا سوف يدور حول العناصر التالية، و التي سنبتدئها بعرض مراحل تطور النظام التربوي في الجزائر منذ العهد العثماني، مرورا بمرحلة الاستعمار الفرنسي، ثم الحديث عن واقع النظام التربوي الجزائري بعد الاستقلال، و يتضمن ذلك الحديث عن مدى تحسن واقع التعليم في الجزائر بعد الإصلاحات التربوية الأخيرة، و مدى مساهمته في التنمية الشاملة للبلاد.

أولا، تحديد المفاهيم الرئيسية للدراسة :

أ- مفهوم التربية:

التربية بالمعني اللغوي :مأخوذة من ربى الفعل الرباعي أي غذى الولد وجعله ينمو وأصلها ربا، يربو أي زاد ونما [1] ، أما اصطلاحا فهي" تنمية الشخصيات البشرية الاجتماعية إلى أقصى درجة تسمح بها إمكاناتها واستعداداتها، بحيث تصبح شخصية مبدعة خلاقة منتجة متطورة لذاتها ولمجتمعها ولبيئتها [2].

نلاحظ من خلال هذا التعريف أن التربية مرتبطة بإمكانيات واستعدادات الأفراد حتى تنمي شخصياتهم ليغيروا ما في أنفسهم ومن حولهم نحو الأحسن، أو هي" :تهذيب ملكات النفس العقلية والأخلاقية لتؤدي وظيفتها التي خلقت لها وتهيئتها لإتباع قوانينها في مدارج الكمال[3].

إن التربية عملية تقويم لملكات النفس و توجيهها لأداء الوظيفة التي خلقت من أجلها، نجد أن هناك قصورا في هذا التعريف فهل التربية تهذيب فقط ؟

إن التعريف الذي نتبناه في دراستنا هذه هو أن التربية عملية منطقية لإحداث تغييرات مرغوب فيها في سلوك الفرد من أجل تطور متكامل لشخصيته في جوانبها المختلفة الجسمية والعقلية والانفعالية والاجتماعية[4].

لقد وضع هذا التعريف جميع العناصر التي تدل دلالة واضحة على معنى التربية الذي نريد ان نتبناه في دراستنا.

ب- مفهوم النظام التربوي:

قبل الشروع في إعطاء تعاريف للنظام التربوي سنحاول معرفة ما تعنيه كلمة نظام، فهو حسب كوفمان **Kaufman** يشير إلى المجموع الكلي

للأجزاء والعناصر التي تعمل بطريقة مستقلة أو سويا لتحقيق النتائج المطلوبة أو المخرجات على أساس الحاجات أو المتطلبات من النظام ومن الأمثلة على ذلك النظام التعليمي بجميع مراحله(5)، و منه فالنظام يضم عناصر و أجزاء لها وظائف محددة لإنجاز ما اتفق عليه من طرف واضعي النظام للوصول إلى نتائج أو أهداف محددة، أما النظام التربوي **EDUCATIONAL INSTITUTION** فهو يشير إلى النظام الذي يتضمن المعايير والقواعد والقيم المحددة لأدوار القائمين بالعملية التربوية، بالإضافة إلى أساليب و وسائل و طرق التربية المستخدمة في المجتمع (6).

لقد اشتمل هذا التعريف على الجوانب التي بها يتحدد دور القائمين بالتربية سواء الرسمية أو غيرها، فهو يبين أن النظام يختلف باختلاف المجتمعات؛ إذ لكل مجتمع أساليبه و وسائله التي سيستخدمها في التربية.

و هو التعريف الإجرائي الذي سنتبناه في موضوعنا هذا.

ثانيا، مراحل تطور النظام التربوي في الجزائر:

أ- النظام التربوي الجزائري في العهد العثماني :

لم يكن وضع التعليم الثانوي في العهد العثماني سيئا، فلقد كان على أحسن حال، رغم إهمال العثمانيين لقطاع التربية نوعا ما من الناحية التنظيمية و تركه يساير الظروف الاجتماعية و الاقتصادية للمجتمع الجزائري، حيث نجد أن انتشار المدارس في تلك الفترة نال النصيب الأكبر؛ إذ بلغت ثمانين مدرسة عبر مختلف الأحياء في المدن الجزائرية(7)، و كانت تنقسم إلى مدارس ابتدائية و ثانوية، و مدارس عليا، حيث كانت تلقن فيها العلوم القرآنية المختلفة، و كان تعلم الكتابة جزء من هذا النظام التربوي، إضافة لتلقين أصول الحساب الذي به تعرف بعض الفرائض الدينية كتقسيم المواريث والتقويمات(8)، و ما ساعد في انتشار التعليم في العهد العثماني هو ارتباطه بالدين الاسلامي، كما كانت عائلات معروفة تقوم بتدعيمه بحكم مركزها الاجتماعي المتميز.

إن هذه الصورة الايجابية للتعليم الجزائري قدمها الفرنسيون أنفسهم من خلال تقاريرهم التي كتبت حول التعليم العربي الإسلامي، حيث وصفوه بالجيد، و الدليل على ذلك كثرة المدارس و حرية التعليم و كثرة المتعلمين، إضافة لتوفر الوسائل التعليمية من خلال المداخيل الوقفية(9).

كانت العائلات الجزائرية تقيم المدارس لأبنائها في المدن و القرى و الدواوير و توفر لهم وسائل تعليمهم و تكلف شيوخا لتدريسهم أصول الدين و اللغة العربية، و قد صرح ديشي **Di chi** المسئول على التعليم العمومي في الجزائر بأن المدارس سواء في المدن أو الأرياف الجزائرية كانت مجهزة بالوسائل التعليمية و عامرة بالمخطوطات القيمة؛ ففي مدينة الجزائر كان هناك مدرسة بكل مسجد يسير فيها التعليم بصفة مجانية ، حيث يتقاضى مدرسوها أجورهم من واردات المسجد، و كان هناك مدرسون مشهورون يقبل عليهم التلاميذ من مختلف القبائل[10].

و هكذا انتشر التعليم المدرسي خلال العهد العثماني في جميع أنحاء البلاد تقريبا؛ فشمل المدينة و الريف[11]، إضافة لتشجيع الأهالي لأبنائهم لتلقي التعليم من خلال توفير كل المستلزمات الضرورية و الوسائل التعليمية.

ب- النظام التربوي الجزائري في عهد الاستعمار الفرنسي:

حاول الاستعمار الفرنسي تطبيق سياسته الاستعمارية في الجزائر من خلال عدة أساليب أهمها محاربة اللغة العربية؛ من خلال إنشاء مدارس فرنسية و القضاء على المدارس الجزائرية التي كانت منتشرة في تلك الفترة، و كان الهدف من ذلك تفكيك شبكة العلاقات الاجتماعية بين الجزائريين و إحداث القطيعة مع ماضيهم المجيد .

لقد أنشأت فرنسا مدارس في بعض المدن الجزائرية، و كانت تتكون في الغالب من قسم واحد يتداول عليه معلمان أحدهما للغة العربية و هو جزائري و الآخر للفرنسية و هو فرنسي و بذلك وصل عدد المدارس في المرحلة الاستعمارية الأولى إلى ستة مدارس ثم تطور عددها في باقي الوطن[12]، و كان الهدف الحقيقي من وراء إنشاء هذه المدارس هو خلق جيل من الشباب بدون هوية، و يعتبر هذا كسلاح حرب ضد ما تبقى من النظام التعليمي الديني الجزائري الذي كان سائدا في نهاية الفترة العثمانية[13].

لقد نص المرسوم المؤرخ في 1850/09/30 على تأسيس ثلاث مدارس تشمل مرحلتين: المرحلة الثانوية و مرحلة الدراسات العليا، بهدف تكوين موظفين يشتغلون في الوظائف الدينية و القضاء الإسلامي [*]، و شهدت هذه المدارس إعادة تنظيمها و هيكلتها عدة مرات، و يعلق الفرنسي فيلمان **FELLMAN** عن الغاية من إنشاء هذه المدارس، فيقول : " إن الغاية من ذلك ليست لتكوين موظفين مختصين أو مدرسين للتعليم العمومي و ليست من أجل تعليم اللغة العربية أو حتى الفرنسية، بل من أجل تكوين رجال يكون لهم تأثير على مواطنيهم؛ يساعدوننا على تحويل المجتمع العربي وفق متطلبات حضارتنا"[13].

لقد كان إنشاء المدارس من قبل السلطات الفرنسية بهدف دمج المجتمع الجزائري المسلم في المجتمع الفرنسي والقضاء على الثوابت ومقدسات الشعب الأساسية،

حيث صرح الضابط الفرنسي **روفيغو Rovigo** في كتابه - **المترجمون في الجيش الفرنسي**- حيث يقول :" متى كانت اللغة الفرنسية لغة السلطة و الإدارة فإنها سوف لا تلبث أن تنتشر بين الأهالي خاصة إذا وجدت مدارسنا إقبالا من الجيل الجديد"(14).

قامت فرنسا بإغراء أبناء الجزائر بمختلف الطرق للالتحاق بمدارسها، لكن كانت الاستجابة لهذه المغريات عكس ما توقعته السلطات الفرنسية، التي لم تكن إرادتها أقوى من إرادة الشعب الجزائري في الحفاظ على هويته و أصالته و تميزه عن الشعب الفرنسي) ، إذ اعتبر أولياء التلاميذ أن ذهاب أبنائهم إلى تلك المدارس يعتبر مساسا لهويتهم العربية الإسلامية و أن ذلك سيؤدي بأبنائهم إلى الانسلاخ الثقافي و الاختلاط بالفرنسيين و بأخلاقهم المنافية للدين الإسلامي الحنيف، كما أن قلة الوسائل المادية للجزائريين جعلتهم لا يلتحقون أصلا بهذه المدارس، وأما الذين التحقوا بها فلم ينقطعوا عن متابعة دروس حفظ القرآن في الكتاتيب المنتشرة في كل مكان، حيث كانوا يحاولون التوفيق بين المدرسة الرسمية الفرنسية من جهة، و بين مدرسة تحفيظ القرآن من جهة أخرى (15).

ج- النظام التربوي الجزائري بعد الاستقلال:

إن المرحلة الأولى من عمر الجزائر المستقلة تميزت بجملة من التطورات التي مست كل القطاعات دون استثناء ، فلقد رفع قطاع التربية و التعليم على وجه الخصوص التحدي لكسب رهان ضمان مقعد و مدرس لكل طفل جزائري وصل سن التمدرس، و جعل المدارس قريبة و منتشرة عبر كامل القطر الجزائري؛ خصوصا على المستوى المحلي رغم المشاكل التي واجهت القائمين على القطاع منذ الأيام الأولى من الاستقلال، و عليه سنعرض في مايلي مختلف التغيرات التي طرأت على النظام التربوي الجزائري من حيث بنيته و برامجه و جانبه التشريعي.

1- النظام التربوي الجزائري في الفترة 1962 - 1976 :

للتغلب على مشاكل النظام التربوي و الإسراع في بناء أركان الدولة، سارعت الجزائر المستقلة في البحث عن حلول سريعة، من بينها ، أنها أخذت التشريع المدرسي الذي كان معمولا به قبل الاستقلال، كما اتخذت تدابير لتغطية النقص الكبير في عدد الهياكل التعليمية ومن بين هذه التدابير تحويل دور الحضانة إلى ما يشبه المدارس الابتدائية (16)، إضافة إلى اعتمادها على عدة خطط استثنائية منها :

* التوظيف المباشر لمن له مستوى مقبول من التعليم للغتين الفرنسية و العربية .

* اللجوء إلى التعاون الثقافي بين الدول و ذلك بالاستعانة بمعلمين من المشرق والمغرب العربي، و حتى من فرنسا ، إذ بلغ عدد المعلمين الفرنسيين في تلك

الفترة حوالي 7691 معلمو رغم ذلك فإن العديد من التلاميذ بقوا من دون معلم، فسارعت عدة مؤسسات تعليمية إلى استعمال نظم بيداغوجية خاصة، كتجميع الأفواج في فوج واحد أو التناوب على حجرة دراسية عدة مرات في اليوم [17].

ما يلاحظ أن واقع التعليم المدرسي عرف تطورا كبيرا ، فالمجتمع الجزائري في تلك الفترة عرف زيادة سريعة في نسبة المواليد مع تحسن ظروف المعيشة التي دفعت بالآباء لتعليم أبناءهم سواء الإناث أو الذكور و هذا يدل عن وعي المجتمع بكل شرائحه بضرورة التزود بالعلم و المعرفة للمساهمة في التنمية الشاملة للبلاد.

2- النظام التربوي الجزائري في الفترة بين (1976 _ 1996):

- النظام التربوي الجزائري من خلال المواثيق و الدساتير الرسمية:

قامت الدولة الجزائرية ومنذ السنوات الأولى للاستقلال بإصدار نصوص وقوانين تنظم حياة الجزائريين ، و في أغلب الأحيان تجمع هذه النصوص و القوانين في مواثيق رسمية أولها بيان أول نوفمبر الذي يعد من المواثيق الراسخة و الأصيلة في تاريخ الجزائر، فمن بين مبادئه الأساسية ، الاستعانة بالدين الإسلامي كإطار حضاري والهوية الوطنية[18] ، كما ميز البيان الشخصية الجزائرية عن طريق الإسلام و التاريخ واللغة والإطار الجغرافي، كذلك احترام حريات المواطن الأساسية.

*** ميثاق عام 1976**

جاء هذا الميثاق بعد ميثاق أول نوفمبر السابق الذكر و ميثاق 1964 ، حيث تضمنت المادة 66 منه ما يلي: [19]

- لكل مواطن الحق في التعليم المجاني والإجباري في إطار الشروط المحددة بالقانون .
- تنظم الدولة التعليم و التكوين المهني و تسهر على نشرهما بالتساوي أمام الجميع.
- تأسيس المدرسة الأساسية ذات التسع سنوات، التي تمدد الدراسة الإلزامية فيها حتى شهادة التعليم الأساسي.
- يتضمن التعليم الثانوي فروعا تحدد و تنوع بكيفية تفتح أفق التكوين لجميع التلاميذ المتخرجين، طبقا لمؤهلاتهم واهتماماتهم مع مراعاة احتياجات سوق العمل [20].

لقد أشار هذا الدستور إلى أن اللغة العربية هي عنصر أساسي للهوية الوطنية، و أن التربية هي حجر الزاوية في بناء محكم يدعو إلى توجيه نظام التعليم في الجزائر والعمل على جزأرته والاهتمام بالتكوين العملي والبيداغوجي [21] ، أيضا سعي الدولة للقضاء على مشكل التلاميذ الراسبين أو المتسربين من المدرسة

الأساسية عن طريق رفع عدد سنوات الدراسة الإلزامية و التفكير في حرف يتعلمها التلميذ في المرحلة الثانوية من تعليمه.

*** دستور عام 1989**

لقد جاء هذا الدستور بعد أحداث أكتوبر 1988 وهي بداية مرحلة عرفت الجزائر فيها أصعب أيامها، فظهرت التعددية الحزبية والتفتح على العالم بالانضمام إلى عدة منظمات، و كغيره من الدساتير فقد أكد على المبادئ العامة للأمة الجزائرية بما في ذلك النظام التعليمي الذي أشار إلى طابعه الوطني ومنهجه الإسلامي، و متتبع للعلوم والبحوث التطبيقية.

*** دستور عام 1996**

وفر هذا الدستور لجميع فئات الشعب الجزائري بدون استثناء تعليما مجانيا، إلزاميا ، تتكفل الدولة بتنظيمه، فقد ورد في سياسة التربية والتكوين والإعلام والثقافة و الرياضة الخاصة بحزب جبهة التحرير الوطني ما يلي : [22]

_ إعادة الاعتبار للمنظومة التربوية من حيث التنظيم و التوجيه والتمويل و التطوير.

_ إجبارية التعليم إلى غاية السن 16 و مجانيته.

_ اعتماد اللغة العربية لغة التعليم في كل مراحله إلى جانب تعليم اللغات الأجنبية.

- الإبقاء على قطاع التعليم العمومي .

لقد أكدت هذه المواثيق على تمسك الدولة الجزائرية بالتعليم، حيث أعطت له الجزء الأكبر من اهتماماتها [23]، و تعد هذه المواثيق مرجعا لكل نظام يقام على الجزائر و ليس فقط النظام التربوي و التعليمي .

- المراحل التعليمية في النظام التربوي الجزائري:

على العموم نستطيع القول أن بنية النظام التربوي الجزائري في الفترة بعد الاستقلال كانت على الشكل التالي [24]:

***مرحلة التعليم الابتدائي**: مدة الدراسة فيها ستة سنوات وقد تضاف سنة سابعة للتلاميذ الذين يخضعون لشهادة ابتدائية أولى وابتدائية ثانية، وتنتهي السنة السادسة من التعليم الابتدائي بمسابقة الدخول إلى السنة الأولى من التعليم المتوسط ، بينما يحضر تلاميذ السنة السابعة النهائية شهادة التعليم الابتدائي **(CEP)** وتسمح لهم فرصة الالتحاق بالسنة الثانية من التعليم العام .

***مرحلة التعليم المتوسط :** مدتها 4 سنوات وتتم في اكماليات التعليم العام **(CEG)** و تضم

السنة الأولى، الثانية، الثالثة، و السنة الرابعة من التعليم المتوسط.

يتوج التعليم المتوسط بشهادة التعليم العام **(BEG)** والتي صارت تعرف بشهادة التعليم المتوسط(**BEM**)، كما يلتحق تلاميذ الناجحون في هذه المرحلة بالسنة الأولى من التعليم الثانوي.

* **مرحلة التعليم الثانوي :** يمثل التعليم الثانوي في الجزائر المرحلة التعليمية التي تلي مباشرة مرحلة التعليم المتوسط، كما حددت مدة الدراسة في هذه المرحلة بثلاث سنوات[25].

يدرس التعليم الثانوي في المؤسسات التالية:

- ثانويات التعليم العام
- ثانويات التعليم التقني
- ثانويات متعددة – عام و تقني-

تتضمن هذه الثانويات شعب دراسية ذات طابع أدبي و علمي و تقني و تقوم بتهيئة التلاميذ للحياة العملية من خلال الكشف عن ميولهم و قدراتهم مما يساعدهم على اختيار المهنة أو الدراسة التي تتناسب و خصائصهم[26]، و تتوج الدراسة في هذه الشعب بشهادة بكالوريا التعليم الثانوي عام أو تقني.

3- النظام التربوي الجزائري في الفترة بين (1996- إلى يومنا هذا):

لقد امتدت رحلة إرساء الهوية الجزائرية في نظام التربية و التعليم حتى عام 1976وهو العام الذي تميز بصدور أمرية 16 أفريل ، ثم جاءت المرحلة التي تلت صدور الأمرية إلى يومنا الحالي وهذه الفترة الطويلة شهدت عدة تغيرات خاصة ما تعلق ببنية نظام التربية و الذي سنعرضه في العنصر الموالي.

- بنية النظام التربوي الجزائري:

لقد اتخذت بنية النظام التربوي الجزائري في هذه الفترة الشكل التالي:

***مرحلة التعليم الابتدائي:** و التي جاءت لتعوض مرحلة التعليم الأساسي التي اعتمدت في فترة الثمانينات، و مدة الدراسة فيها ستة سنوات، وتنتهي السنة السادسة من التعليم الابتدائي بمسابقة الدخول إلى السنة الأولى من التعليم المتوسط.

***مرحلة التعليم المتوسط** : و التي جاءت لتعوض نظام التعليم الأساسي الذي كان امتداد للمرحلة السابقة، حيث تقدر مدة الدراسة في هذه المرحلة ب 3 سنوات، لكن في نظام التعليم المتوسط فمدة الدراسة تقدر ب 4 سنوات وتتم في اكماليات التعليم العام (**CEG**) و تضم :

السنة الأولى، الثانية، الثالثة و السنة الرابعة من التعليم المتوسط.

يتوج التعليم في هذا المستوى الدراسي بشهادة التعليم المتوسط (**BEM**) ، كما يلتحق التلاميذ الناجحون في هذه المرحلة بالسنة الأولى من التعليم الثانوي.

* **مرحلة التعليم الثانوي:** [27]

تشمل مرحلة التعليم الثانوي نوعين من التعليم : التعليم الثانوي العام والتعليم الثانوي التقني؛ إذ تنظم السنة الأولى منه في شكل جذوع مشتركة ثلاث هي:

* **الجذع المشترك آداب:** يرتكز على اللغات و المواد الأدبية .

* **الجذع المشترك علوم وتكنولوجيا:** يرتكز على العلوم التجريبية والعلوم الاقتصادية و الرياضيات.

- تتميز كل شعبة بمواد أساسية تتراوح من 2 إلى 5 مواد تعطي للشعبة طابعها التخصصي من حيث حجمها الساعي ومعاملاتها، ويتفرع التعليم الثانوي ابتداء من السنة الثانية و الثالثة منه إلى: [28]

* **تعليم ثانوي ذو طابع أدبي عام :** يحتوي على شعبة الآداب والفلسفة و شعبة الآداب واللغات الأجنبية، و تتوج الدراسة في هذه الشعب بشهادة بكالوريا التعليم الثانوي العام.

* **تعليم ثانوي تكنولوجي :** يحتوي على الشعب التالية: تقني رياضي، تسيير واقتصاد، علوم تجريبية، ورياضيات، و تتوج الدراسة في هذه الشعب بشهادة بكالوريا التعليم الثانوي التكنولوجي[29].

يدرس التعليم الثانوي في جميع الشعب المذكورة سبقا في مؤسسات التعليم الثانوي.

4- أهداف النظام التربوي الجزائري:

أرادت الحكومة الجزائرية منذ حصولها على حريتها أن تقطع صلتها بالحقبة الاستعمارية، فقامت كأول إجراء لتحقيق الأهداف التعليمية المسطرة بحذف اللغة الفرنسية من التعاملات داخل التراب الجزائري؛ فبدأت بتعريب كل المواد الدراسية من الابتدائي إلى الثانوي ، أما اللغة الفرنسية فقد وضعت موضع اللغة

الأجنبية التي لا بد من تعلمها لأنها وسيلة تخاطب لا أكثر حسب قول الدكتور عبد القادر جغلول[30].

إن سياسة التعريب التي أرادتها الجزائر هي عمل ثقافي مرهون بقرار ثوري و إنجاز علمي متقدم، إذ بموجبه أصبح التعليم معرب في جميع المواد التعليمية، إضافة إلى جميع مستويات التعليم و التكوين وهذا مدون في قانون تعميم استعمال اللغة العربية لسنة 1998 و المنشور الوزاري رقم103 /85 المؤرخ في 1985/11/24 [31] ، إنه انتصار أخر تحققه الجزائر في مسارها من أجل بناء صرحها الثقافي .

*** الجزأرة:**

لقد أكد الكثير من المهتمين أن مجتمع بلا ثقافة تاريخية، مجتمع مضطرب في تحديد مرجعيته الوطنية، وعليه كان لا بد من تحسين تعليم أبناءه وتعريفهم ببلادهم وتاريخهم وحضارتهم وهذا ما اصطلح عليه بالجزأرة : و هي تعني جعل كل مضمون دراسي جزائري مائه بالمائة وهي تلزم بذلك الإلغاء التدريجي للتعاون خاصة مع الأجانب المساعدين و إزالة الآثار الدخيلة الوافدة من ثقافات لا صلة لها بالجزائر و العروبة و الإسلام [32]، فلقد أرادت الجزائر أن تبعث الشخصية الجزائرية الأصيلة من واقع جزائري محض .

*** ديمقراطية التعليم :**

تتحدد ديمقراطية التعليم في ضرورة فتح أبواب التعليم بمختلف مراحله أمام الفئات الشعبية المختلفة، وبوجه خاص أمام الفئات الكادحة والمحرومة منه بحكم وضعها الطبقي المتميز[33] ، كما أنها لا تنحصر فقط في تعميم التعليم في أوسع نطاق ، إذ أن الغاية الأسمى هي تمكين أبناء الطبقات الكادحة من الوصول إلى المدرسة والجامعة والقضاء على الأمية.

ثالثا- التغيرات الحاصلة بعد الإصلاحات التربوية:

تعتبر الإصلاحات الأخيرة التي عرفها قطاع التربية في السنوات القليلة الماضية دليلا على حرص الدولة الجزائرية لتكوين مواردها البشرية ليساهموا في دفع عجلة التنمية، و أهم ما ميز هذه الإصلاحات هو:

- تغيير المناهج التربوية و عصرنتها؛ فالمناهج الدراسية أصبحت بعيدة كل البعد عن المقاييس المعمول بها دوليا.
- إعادة تكوين المعلمين ، إضافة إلى إقامة الملتقيات البيداغوجية للمعلمين الجدد المجازين.

- تقليص عدد الشعب الممتحنة في البكالوريا من 15 إلى ستة شعب خلال خمس سنوات القادمة[34].

- تدريس مادة التربية الإسلامية للشعب التكنولوجية مثل الشعب الأدبية في جميع المستويات الدراسية، مع اجتيازها في امتحانات البكالوريا.

- الغاء شعبة العلوم الشرعية من المرحلة الثانوية[35] .

- استخدام الترميز العالمي لزيادة قدرة التلاميذ على استيعاب المصطلحات و الرموز الجديدة؛ فلقد شهد عصر المعلومات دخول مصطلحات و رموز جديدة إلى أدبيات الحقول العلمية المختلفة و التي أصبحت تستخدم للإشارة إلى بعض الحقائق بطريقة معبرة...[36].

- الاهتمام بتدريس العلوم الطبيعية و الرياضيات، لما لهذا من أثر في إطلاق القدرات الإبداعية في مجالات صناعة و استخدام التكنولوجيا الحديثة و تكنولوجيا الاتصالات، وتطوير أنظمة المعلومات، فأكبر تحد يواجه التلميذ في اكتساب المعرفة هو دراسته لهذه المباحث كمواضيع مستقلة و غير متداخلة.

- زيادة قدرة التلاميذ على تحصيل المعرفة و استخدامها، فطريقة التلقين التي كان يقوم بها المعلمون لتوصيل المعلومات إلى التلاميذ تعتبر من التحديات الرئيسة التي يجب مواجهتها في عصر المعلومات، و من مساوئ هذا الأسلوب أنه لا يعطي أي وزن لتفكير التلميذ في فهم المشكلة [37]، حيث فقد هذا النهج بريقه مع الكم الهائل من المخزون المعرفي الذي يزداد يوما بعد يوما، و الذي يتعذر معه الإلمام بكل المعارف، و عليه اقترح في هذا المجال تطبيق منهج المقاربة بالكفاءات.

و حتى تكتمل الصورة العامة بإطارها المحدد يجب الإشارة إلى عاملين أساسيين دفعا إلى إعادة النظر في واقع النظام التربوي الجزائري بعد الإصلاحات الأخيرة هما:

- **سياسة التعريب التربوي**: حيث تعتبر خطوة أساسية بقرارات جريئة تبنتها الدولة في أول إصلاح للتعليم في الجزائر [*]، و هي خطوة شبه شاملة اتبعتها الجزائر منذ أواخر الستينات، و التي أدت إلى بروز هوة واضحة بين الجيل الجديد المعرب تعريبا شبه كلي في ثقافته و علومه و مصادر معرفته و بين الجيل السابق المتأثر بالثقافة الفرنسية، إضافة إلى عامل آخر هام تمثل في انهيار سعر النفط في منتصف الثمانينات وما انجر عنه من تقلص حاد في ميزانية الدولة عموما وميزانيات التربية و الثقافة و العلوم [38]، و عليه فان هذه الإصلاحات قد غيرت البعض من واقع النظام التربوي الجزائري الذي يبقى بحاجة لتحسينات مستمرة.

- التفتح على اللغات الأجنبية و الثقافة و التعاون الدولي:

لقد أدرجت في البرامج التعليمية مفاهيم تتعلق بالمناهج العلمية و نشر الثقافة العالمية، كما ركزت هذه الإصلاحات في مجال التعاون الدولي على تبادل البعثات العلمية بين عدد من الدول، إضافة لفتح المبادرة أمام القطاع الخاص.

لقد وجهت انتقادات لهذه الإصلاحات كغيرها من المشاريع أملا في تحسين واقع المنظومة التربوية، مما صعب المهمة على الكثيرين لإبداء آراءهم في هذا الشأن، ويبقى العمل كله موجها للتلميذ الذي بيده بناء مستقبل جزائر الغد و المساهمة في تحقيق التنمية الشاملة للبلاد.

رابعا- مدى مساهمة النظام التربوي الجزائري في التنمية الشاملة:

مر التعليم بفترات عصيبة خاصة أثناء التواجد الفرنسي في الجزائر و استمرت المعاناة مع رحلة البحث عن السبل الكفيلة لتحقيقه للتنمية، من خلال إيجاد التطابق بين البرامج و الشعب الدراسية التي تدرس في المؤسسات التعليمية والتخصصات المهنية الموجودة في سوق العمل، فالتعليم يعتبر الركيزة الأساسية في تزويد مؤسسات المجتمع بالموارد البشرية المدربة و القادرة على تحقيق التنمية الشاملة للبلاد، إضافة إلى أنه يضفي على خرجيه طابع التخصص المعرفي و المهني من خلال الشُعب الدراسية المتنوعة التي يحتويها و التي تجمع بين الطابع الأدبي و العلمي و التقني، ففي ما يخص مرحلة التعليم الثانوي مثلا يشير تالكوت بارسونز **Talcott Parsons**: " إلى أن هذه المرحلة من التعليم تساعد على تعيين نمط الدور الذي يشغله الفرد عندما يبلغ مرحلة الرشد إلى جانب تنمية مقدرة الفرد على انجاز الأدوار في المجتمع[39] "، و هذا ما يؤكد أهمية التعليم الثانوي في تحقيق التنمية الشاملة، و لن يتحقق ذلك إلا إذا شاركت جميع المراحل الدراسية في ذلك وفق مسار يتسم بالموضوعية و الترابط المعرفي، إلى جانب إعطاء أهمية للتخطيط التربوي.

إن علاقة النظام التربوي بالتنمية ذات طابع جدلي، و أن التنمية الشاملة تتوقف على مدى نجاح السياسة التعليمية في مختلف مراحلها، حيث تهيء الكوادر المتوسطة ذات التخصص العلمي الذي يمكن أن تستفيد منه كل مشاريع التنمية. و لهذا قامت الجزائر في إطار تطوير قطاع التشغيل بفتح برنامج خاص بمخرجات التعليم الثانوي يسمى بعقد الإدماج المهني **CIP**[40]، حيث يهدف هذا البرنامج إلى مساعدة الشباب خريجي الثانويات، من خلال برامج مهنية مدروسة تأخذ في الاعتبار متطلبات سوق العمل خاصة على المستوى المحلي و الاقليمي، و لقد حقق هذا البرنامج نجاحا نسبيا و ساعد خريجي الثانويات في الادماج المهني، و كان مؤشرا على مدى مساهمة هذه الفئة في التنمية الشاملة للبلاد .

إن تحديد السياسات التعليمية و الأهداف التربوية لا يكفي لضمان نجاح النظام التعليمي و ملائمة مناهجه المختلفة لتحقيق الكفاية الداخلية و المتمثلة في [41]:

- ضمان مستوى جيد للخريجين من ناحية تحصيل الخبرات و المهارات.
- الحصول على المخرجات كميا و نوعيا بأقل تكلفة.

و من ناحية الكفاية الخارجية يمكن التأكيد على أن الموائمة بين احتياجات المجتمع و متطلبات التنمية يعتبر من أولويات النظم التعليمية و مخططات تطوير البرامج التربوية.

إن التركيز على الكفاية الداخلية يبعد التعليم عن وظائفه الاجتماعية و الاقتصادية، كما أن الاهتمام بالكفاية الخارجية فقط يفرض على التعليم مطالب اقتصادية و اجتماعية و هذا لتحقيق مطالب التنمية الشاملة، و تشمل النظرة المتكاملة للكفاية الداخلية و الخارجية ما يلي[42]:

- تغيير فلسفة التربية و التعليم و أدواتها و تعديل علاقتها بالمجتمع لكي تحسن وظائفها الأساسية و هي تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.
- تحقيق التوازن بين مكونات التعليم في جميع مراحله، و أيضا بين مدخلاته و مخرجاته مع مراعاة احتياجات المجتمع خاصة على المستوى الاقليمي؛ من حيث العمالة الماهرة في مختلف المستويات.
- رصد الاتجاهات و المبادئ التي أقرتها المؤتمرات العربية بشأن تطوير محتويات التعليم و أدواته و مناهجه و وضع أساليب واضحة لتنفيذها[43].

إن المسألة الأساسية المتعلقة بالنظام التربوي في البلاد العربية و سائر البلدان النامية ليست في توسيع قاعدة التعليم فحسب، بل تتمثل قبل هذا في تنوع هذا التعليم بحيث يلبي حاجة الطاقة العاملة المتنوعة، و أهم ما في هذا التنويع هو الاهتمام بالجانب التقني منه[44]، و الواقع أن حاجة البلاد إلى الطبقة الوسطى من التقنيين يقابل حاجتها من ذوي المستويات العليا التي لابد من توفرها حتى يصبح العامل منتجا[45]، حيث تشير إحدى الدراسات أن قوة الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفياتي ليست في اعتمادها على العلماء و العباقرة و المهندسين دون المستوى العالي، بل في اعتمادها على مجموعة هائلة من المساعدين التقنيين ذوي الخبرة و الكفاءة المتوسطة[46]، و هناك من يرى أن مخرجات النظام التربوي تعتبر العمود الفقري للبناء الاقتصادي و الاجتماعي، و أن أي نقص في عددها يشكل عقبة في طريق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، لأن منهم المساعدين الزراعيين، و الكتاب و مساعدي الممرضين، و مساعدي المهندسين، و العمال المهرة وغيرهم من ذوي الكفاءات التي تتطلب تعليما متوسطا[47].

الحقيقة أن الجزائر كغيرها من الدول النامية، فهي غنية بالموارد الطبيعية، و لهذا يرجع سبب تخلف النظام التربوي فيها إلى انخفاض نسبة الخبرة الفنية و المهنية، وعدم توفير المستويات الفنية القادرة على استغلال هذه الموارد الطبيعية مما يضطرها إلى الاستعانة بالخبرة الأجنبية، حيث يؤدي ذلك إلى استنزاف هذه الموارد لصالح الشركات الأجنبية، و عجز الدول النامية عن استغلال ثرواتها الطبيعية قد يجعل الشركات الأجنبية تلعب دورا اختياريا يمكنها من التحكم في الأسواق و الأسعار و بالتالي في اقتصاديات هذه الدول مما يؤدي إلى زيادة تخلفها(48).

إن ارتفاع مستوى الخبرة و الكفاءة لمخرجات النظام التربوي في البلدان النامية يتحقق عن طريق نظام تعليمي يكون كفيلا بأن يؤدي إلى إعداد قوى عاملة ذات مستوى و مهارة تقنية جيدة قادرة على استغلال الموارد الطبيعية لصالح المجتمع.

الخاتمة:

حاولنا في هذا المقال عرض التطور التاريخي للنظام التربوي في الجزائر منذ القرن التاسع عشر وفق تحليل سوسيوتاريخي مبرزين أهم السياقات الاجتماعية التي تموضع فيها والتغيرات التي تعرض لها سواء على المستوى التنظيمي أو على مستوى البرامج و المناهج، فالنظام التربوي الجزائري أخذ عبر المراحل التاريخية المختلفة بعدا معقدا يتداخل فيه العنصر الاقتصادي والتربوي و الاجتماعي و الثقافي، والظاهر من خلال واقع التعليم المدرسي في الجزائر أن أساس و جوهر هذا النوع من التعليم إنما هو البحث عن مستوى معيشي أفضل من خلال تحقيق مخرجات ذات كفاءة عالية قادرة على التكيف مع متطلبات الحياة الاجتماعية؛ من خلال إحداث التطابق مع التخصصات المهنية الموجودة في سوق العمل أو التخصصات الدراسية الموجودة على مستوى الجامعات والمعاهد المتخصصة، وبالتالي المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد، و عليه وجب إصلاح المنظومة التربوية باعتبارها ظاهرة اجتماعية وفق استراتيجية تربوية و اقتصادية و اجتماعية متكاملة تشرك كل الفاعلين، وتراعي مصلحة كل الأطراف، فهذه النظرة الشمولية تجسد بالفعل المنطلقات الأساسية لمعالجة النقائص التي تعاني منها من منظور تربوي و اقتصادي مراعين الخصوصيات الثقافية و التاريخية و الاجتماعية للمجتمع الجزائري.

- المراجع و الحواشي:

1- شبل البدران وأحمد فاروق محفوظ: **أسس التربية**، ط1 ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1993 ، ، ص، ص15 - 16.

2- محمد حسن العمايرة: **أصول التربية**، ط1 ، دار المسيرة، عمان، 1999 ، ص : 11.

3- سعيد اسماعيل علي: **نشأة الفكر التربوي و تطوره،** عالم الكتب، القاهرة، 2002 ، ص:134 .

4- علي راشد**: مفاهيم ومبادئ تربوية،** دار الفكر العربي، القاهرة، **1999** ، ص: 17.

5- فاروق شوقي البوهي، **التخطيط التربوي،** دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ب ت، ص83 .

6- سميرة احمد السيد: **مصطلحات علم الاجتماع، ط1** ، مكتبة الشقري، المملكة العربية السعودية، 1997 ، ص: 56.

7- أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي من القرن 10 إلى القرن 14هـ (16- 20)، ج1**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص: 164.

8- أبو القاسم سعد الله: **تاريخ الجزائر الثقافي، ج3 ، ط1، دار الغرب الإسلامي**، بيروت، 1998، ص: 313.

9- أحلام مرابط : **واقع المنظومة التربوية الجزائرية** - دراسة ميدانية بالمؤسسات التربوية ببسكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة محمد خيضر ، بسكرة 2004-2005، ص: 25.

10- عبد الحميد زوزو: **نصوص و وثائق في تاريخ الجزائر المعاصر(1830-1900م)،** المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص: 206.

11- أبو القاسم سعد الله: **تاريخ الجزائر الثقافي،** ج 1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص 315.

12- عمار هلال: **أبحاث و دراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة،** ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، **1995** ، ص**112** .

13- عبد القادر جغلول: **تاريخ الجزائر الحديث،** ط **3** ، دار الحداثة و د. م. ج، الجزائر، **1983** ، ص، ص: 85 - 80.

14- عبد القادر حلوش: **سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر،** شركة دار الأمة الجزائر،1999، ص: 64، عن بحث حول **السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر،** بقلم: عبد القادر خليفي من الموقع : بتاريخ زيارة 22 /2011/12 ، الساعة 11.00 . http://zerguit.ahlamontada.com/t1351-topic?highlight=33

15- نفس المرجع، ص: 65.

16- رابح تركي عمامرة ، **التعليم القومي والشخصية الجزائرية** ، ط2 ، الشركة الوطنية للنشر ، الجزائر ، 1981، ص: 405 .

17- نفس المرجع ، ص: 416.

18- حسن بركة **: أبعاد الأزمة في الجزائر** : المنطلقات – الانعكاسات – النتائج ، ط 1، دار الأمة ، الجزائر ،1997 ، ص 118 .

19- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جبهة التحرير الوطني، **دستور 1976** ، الفصل الرابع :الحريات الأساسية ، وحقوق الإنسان والمواطن، ص، ص: 29- 30.

20- جبهة التحرير الوطني : **الميثاق الوطني 1976** ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ص، ص: 269 - 270 .

21- مصطفى زايد : **التنمية الاجتماعية و نظام التعليم الرسمي في الجزائر،** 1962 - 1980 ، د م ج، الجزائر، 1986، ص، ص: 155 ، 157.

22- لمزيد من التفصيل أنظر الموقع الالكتروني : بتاريخ زيارة 20 /2011/10 ، الساعة10.30 . http://www.pfln.org.dz/arabe/Page7.htm

23- حسن محمد حسان ، **التعليم الأساسي بين النظرية و التطبيق** ، دار النهضة العربية ، لبنان ، 1993 ، ص: 55 .

24- أحلام مرابط : **واقع المنظومة التربوية،** مرجع سبق ذكره، ص: 85.

25- بوفلجة غياث : **التربية و التكوين في الجزائر،** ط1 ، دار الغرب ، وهران ، 2002، ص، ص: 39، 40 .

26- صلاح عبد السميع عبد الرزاق: **تطوير منهج التاريخ بالمرحلة الثانوية على ضوء متطلبات الثقافة التاريخية،** رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة الزقازيق، قسم المناهج و طرق التدريس، 2000، عن موقع: www.minshawi.com بتاريخ: 10- 11- 2010، الساعة: 10: 15.

27- عن الهيكل التنظيمي **لمراحل التعليم الثانوي،** مكتب التوجيه المدرسي بثانوية أول نوفمبر، ولاية قالمة، بتاريخ: 28- 11- 2012، الساعة 10:30.

28- عن مستشارة التوجيه المدرسي، **مكتب التوجيه المدرسي** بثانوية أول نوفمبر، ولاية قالمة، بتاريخ: 28- 11- 2012، الساعة 10:30.

29- لمزيد من التفصيل أنظر الموقع الالكتروني، بتاريخ زيارة 2012/05/09 على الساعة 9.10 : http://www.uqu.edu.sa/majalat/shariaramag/mag20/www/MG-020.htm.

30- عبد القادر جغلول : **تاريخ الجزائر الحديث،** ط3 ، دار الحداثة وديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 1983 ، ص: 236 .

31- عبد الرحمن بن سالم، **المرجع في التشريع المدرسي،** ط3 ، المكتبة الوطنية ودار الهدى، الجزائر، 2000 ، ص:199 .

32- إبراهيم رماني : **مرايا و شظايا**، مقالات في الفكر والسياسة والأدب، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2002 ، ص، ص: 9 ، 10.

33- علي السيد الشخيبي : **علم اجتماع التربية المعاصر**، ط1 ، دار الفكر العربي، مصر، 2002 ، ص، ص:241 ، 242 .

34- التقليص جاء بدعوى لما سمي بتفادي التخصص المبكر داخل الطور، أنظر: س . اسماعيل: **الأمازيغية تدرس رسميا بدءا من الرابعة ابتدائي**، جريدة الخبر، العدد 4482، الصادر في: 24- 08- 2005.

35 - ل. ب . بشير: **سياسة التجويع الروحي**، جريدة الشروق، العدد 1411 ، صادر في: 21- 06- 2005.

36- دكتور سعيد محمد الخطيب: **دور التعليم في بناء رأس المال البشري**: الأراضي الفلسطينية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، رام الله، سبتمبر 2005، ص: 20.

37- نفس المرجع: ص: 20.

(*) نعتبر إقدام الجزائر على تعريب التعليم و كذلك جزأرته من القرارات السياسية الجريئة في مجال التربية و التعليم في فترة السبعينات، حيث كانت أصابع الاتهام موجهة لفشل التعليم المعرب على حساب التعليم المفرنس، حيث ترتب على تلك القرارات الكثير من النقاشات الحادة بين الأطراف الجزائرية المعربة و المفرنسة، لمزيد من الشرح في هذا الموضوع أنظر: د. عبد الله شريط: **نظرية حول سياسة التعليم و التعريب**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

38- لمزيد من التفصيل راجع مقال فاروق أبو سراج الذهب : **الجزائر...إلى أين؟** من الموقع: تاريخ الزيارة : 15- 10-2010، الساعة: 9:30. بتصرف.
http://www.almujtamaa.com/Detail.asp?InNEWstemID=149930.

39- توفيق زروقي: **النظام التربوي في الجزائر**- محكات نقدية لواقع التوجيه المدرسي- ديوان المطبوعات الجامعية، 2008، الجزائر، ص: 79.

40- تصريح من رئيس مكتب الاحصائيات بمديرية التشغيل لولاية قالمة أثناء مقابلته، بتاريخ : 08- 11- 2012.

41- عبد العزيز عبد الله الجلال: **تربية اليسر و تخلف التنمية**، مرجع سابق، ص: 127.

42- المرجع نفسه، ص: 23.

43- عبد العزيز محمد الحر: **التربية و التنمية والنهضة**، شركة المطبوعات للنشر، ط1، بيروت، 2003، ص: 84.

44- لخضر غول: **التعليم الثانوي و دوره في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية**، أطروحة غير منشورة، مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم ، تخصص علم اجتماع التنمية، قسم علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، 2008- 2009، ص: 292.

45- عبد الله عبد الدائم : **الخطيط التربوي**، دار العلم للملايين، ط 2، بيروت، 1972، ص: 589.

46- أحمد صيداوي و آخرون: **الانماء التربوي**، معهد الانماء العربي، بيروت، 1982، ص: 46.

47- جيمس بيكيت: **الأسبقيات الاقتصادية و التعليم في دول إفريقيا النامية في التربية و بناء الأمة في العالم الثالث**، المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم، القاهرة، 1977، ص: 126.

48- محمد منير مرسي: **التربية و مجالات التنمية في الانماء التربوي**، مكتبة وهبة، القاهرة ، 1985، ص- ص: 212- 215.